مفهوم العلة عند النحاة

د.إدريس حمروش
المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية
قسنطينة

العلة في اللغة المرض، وهي ما يتغير به حال الشيء بحصوله فيه، فيقال للمرض علة، لأنه ينقل الجسم ويتغير حاله بحصوله فيه، ويقال اعتل فلان، إذا تغير حال الشخص من القوة إلى الضعف، كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه من الشغل الأول.

والعلة شغلت النحاة منذ البداية الأولى لنشأة النحو، وذلك لأن الفعل البشري من طبيعته يتتبع الجزئيات ويقارن بين المتشابه والمختلف، حتى يطمئن للأحكام التي يصدرها ويقبل بها.

فهي أداة لنقل الحكم من الأصل إلى الفرع، أو من المقيس عليه إلى المقيس وغاية لاستخراج الأحكام النحوية وتصحيح القياس[1]. فقد كان عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ)، الذي يعد إمام المدرسة البصرية أول من بعج (فتق) النحو ومد القياس وشرح العلل[2]، وقال عنه ابن الأنباري: «إنه أول من علل النحو»[3].

وقد كان ابن أبي إسحاق يتشدد في الشواهد وأقوال الشواذ فيما هو خارج عن القواعد الثابتة المعللة، بحيث لا يجيز الخروج عليها، كما حدث بينه وبين الفرزدق لما شذ هذا الأخير عن القواعد الثابتة المعللة، حتى هجاه في بيت يقول فيه:

لو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى موالياً.

فما كاد يفرغ حتى قال له: أخطأت، أخطأت إنما هو (مولى موالٍ) يريد أنه أخطأ في إجرائه كلمة (موالٍ) المضافة مجرى الممنوع فيه الصرف، إذ جرها بالفتحة، وكان ينبغي أن يصرفها قياسا على ما نطق به العرب في مثل جوارٍ وغواشٍ، إذ يحذفون الياء منونين في الجر والرفع[4]، وهذا التنوين تنوين العوض، والاسم ممنوع من الصرف.

وبعده نجد عيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ) الذي كان يصعد في التخطئة حتى الجاهلين من ذلك تخطئته النابغة في قوله:

فبتّ كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع

إذ جعل القافية مرفوعة، وحقها أن تنصب على الحال، لأن المبتدأ قبلها تقدمه الخبر، وهو الجار والمجرور، وكأن النابغة ألغاها لتقدمها وجعل (ناقع) الخبر[5].

وتلا ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر نحاة آخرون كانوا يعللون لأحكامهم ويثبتون أراءهم، لكن العلة النحوية لم تبلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله إلا على يد الخليل بن أحمد.

مفهوم العلة النحوية:

العلل لا تتقيد بموضوع واحد في الدراسات اللغوية، فتوجد علل صرفية وأخرى علل نحوية، وقبل الحديث عن علل النحو يقتضي إفراد علل الصرف، لأن العلل لا تتقيد بموضوع واحد في الدراسات اللغوية، كما أنها في الغالب ليست ذات المنشأ الواحد.

فعلل الصرف: تعود في الأغلب لأسباب لسانية، يحكمها التطور اللساني والصوتي للألفاظ، إذ يجنح إليها اجتنابا للثقل وطلبا للخفة، فقد كان أبو عمر يقول: «هذه هندٌ بنتُ عبد الله» فيمن صرفه، ويقول: لما كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا (لا أدرِ، ولم يك... وأشبه ذلك كثير)[6] ، فحذفت حرف العلة والنون الساكنة للتخفيف وتجنب الثقل. كما أبدلت (تاء) (أفتعل) (طاء) إذا كانت تاء أفتعل (صادًا) أو (ضادًا) أو (ظاء) مثل (اصطبر) التي أصلها (اصتبر) أو (أطلع) التي أصلها (اطتلع) أو قلب تاء (افتعل) أيضا (دالا) إذا رفعت بعد زاي مثل (ازدهر) أو (ازداد) أو بعد (ذال) مثل أذْكَرَ.

فعلل الصرف لا تحكمها قوانين مطردة، وإنما هي تخضع لما يحكم التطور اللساني والصوتِ من عوامل غير ثابتة بعضها تتعلق باللسان ذاته، وبعضها لظروف بيئية وثقافية.

أما علل النحو فهي الوصف يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة.

وهو موقف الخليل لما سئل ذات مرة عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: «عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي

إنه علة لما عللته منه، فإنه أكن أصبت فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنه حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة، والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما هذا الذي دخل الدار، فجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك –مما ذكره الرجل– محتمل أن يكون علة ذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق بالمعلول فليأت بها»[7]، فعلل النحاة مستمدة من صفاء اللغة وروحها ومن استقراء كلام العرب وأقوالهم، وليس للنحاة من سلطان تحكم وتوجيه الأحكام النحوية وتعليلها إلا بما تبث عندهم أنه يجري مع قواعد اللغة وينطوي على بداهتها، كما يقول ابن جني: «ولست تجد شيئا مما علل إلا القوم وجوه الإعراب، إلا والنفس تقبله والحسن منطو على الاعتراف به»[8].

والخليل لا يقدم حكما نحويا إلا ويؤيده بتعليلات سهلة المأخذ جارية الاطراد فعن رفع المنادى لما يكون مفردا ونصبه. وإذا كان مضافا أو نكرة غير مقصودة وجواز نصب نعت المنادى المفرد ورفعه وتحتم النصب لنعت المنادى المضاف، فيقول –رحمه الله–: «إنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبدَ الله ويا أخانا) والنكرة حين قالوا (يا رجلا صالحا) حين طال الكلام، كما نصبوا (هو قبلك) و(هو بعدَك) ورفعوا المفرد كما رفعوا (قبلُ وبعدُ) وموضعها واحد، وذلك قولك (يا زيدُ ويا عمرُو) وتركوا القنوين في المفرد كما تركوه في (قبل)»[9].

فعلة (طول الكلام) عند الخليل السبب في رفع المنادي ونصبه، فيتعذر الرفع لما يطول الكلام، فيرجح النصب، مثلما هو في (قبل وبعد) فالبناء فيها على الضم (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ) لكن لما أضيفتا نصبتا (هو قبلَك، وهو بعدَك).

ويقول سيبويه: «وقال الخليل –رحمه الله– من قال (يا زيدُ والنضرَ) فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله (أي المنادى المعطوف عليه أصله النصب والبناء عارض)، فأما العرب فأكثر ما أريناهم يقول (يا زيد والنضر) وفي قوله تعالى: ﴿يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[10]. وفي قراءة السلمي والأعرج، ويعقوب وأبو نوفل وأبو يحيى برفع (الطيرُ)»[11].

وقال السيرافي: فالرفع اختيار الخليل[12].

فتعليل الخليل بعضه يؤخذه مما نطقت به العرب على سجيتها وطباعها وبعضه مما استقر عنده وقام في عقولها علله.

وبجهود ابن أبي ظلي إسحاق ونحاة آخرين لم تبلغ العلة النحوية الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله إلا على يد الخليل بن أحمد[13].

وقد كان عقله الخصب هو الذي مكنه من التعليل في كل رأي نحوي أبداه، فقد كان يذهب إلى أن الإعراب أصل في الأسماء، وأن البناء أصل في الأفعال والحروف، وأن الطرفين لا يخرجان عن هذا الأصل إلا لعلة.

فالأسماء تبنى حين تعترضها علة شبهها بالحرف، ويعرب الفعل حين يشبه الاسم على نحو ما أعرب المضارع لمضارعته الاسم من حيث الحركات والسكون.

مثل "أخرجُ" و "مُخرجُ" و"أكتبُ" و"كاتبُ" وقد ظلت الحروف مبنية لأن شيئا منها لا يشبه الاسم[14].

وكان الخليل لا يجيز عطف الأسماء على الضمير المرفوع مستترا كان أو ظاهرا متصلا، فلا يقال: "أفعال وعبد الله" ولا "فعلتُ وعبدُ الله"، بل لا بد في ذ لك من توكيد الضمير أو الإتيان بفاصل مثل "كنتم انتم وأصحابكم" و "يكتبونه ومن معهم" و "ما كتبنا ولا زملاؤنا" يقول سيبويه: «زعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المضمر مضمرا يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه، وإنما حسنت شركته المنصوب في مثل "كلمته ومحمدا" لأنه لا يغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أين يضمر أي أن الضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل بخلاف ضمير الرفع»[15].

فأشبه المظهر وصار منفصلا عندهم بمنزلة المظهر، إذا كان الفعل لا يتغير عن حاله قبل أن يضمر فيه.

وأما "فعلت" فأنهم غيروه عن حاله في الإظهار، أسكنت فيه اللام فكرهوا أن يشرك المظهر مضمرا يُبنى له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار "أي ضمير الرفع" كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كألف "أعطيت" فإن نعته "يريد أكدته" حسن أن يشركه المظهر، وذلك

قولك "ذهبت أنت وزيد" وقال الله تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾[16]. و﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[17].. وذلك أنك لما وصفته "يريد أكدته" حسن الكلام حيث طوله وأكده...

فأنت وأخواتها تقوي المضمر وتصير عوضا من السكون والتغيير. ومن ترك العلامة في مثل "ضربَ" وقال الله عز وجل: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا﴾[18].

حسُنَ لمكان "لا"[19] "يريد لوجود فاصل"، ويمضي سيبويه فيقول: «إنه لا يجوز العطف على المجرور إلا بإعادة الخافض، فلا يجوز مررت به ومحمد، بل لابد من أن يقال: "مررت به وبمحمد..." وعلل بأن الضمير يشبه التنوين، لذلك لا يجوز العطف عليه حتى لو أكد، فلا يجوز "مررت به هو ومحمد" وكأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المضمر بفعله»[20].

ويقول سيبويه: «سألت الخليل رحمه الله عن قولهم: "أضرب أيهم أفضل"؟ فقال: القياس النصب، كما تقول: اضرب الذي أفضل، لأن "أيا" في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة "الذي" كما أن "من" في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي»[21].

وقال الخليل: «"إنما" لا تعمل فيما بعدها كما أن "أرى" إذا كانت لغوا لم تعمل، فجعلوا هذا نظرها من الفعل، كما كان نظير "إن" من الفعل ما يعمل»[22].

فتعليلات الأحكام النحوية التي أوردها سيبويه عن أستاذه الخليل –رحمهما الله– كثيرة في الكتاب وكانت ميزتها عن علله لم تكن بعيدة عن روح اللغة وورد على ألسنة العرب وما استبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضا «لما يخرج عن تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة»[23].

ويقول سيبويه: «ليس في الأسماء جزم، لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة.....وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال، وإنما ضارعت أسماء الفاعلين، أنك تقول "إن عبد الله ليفعل"، فيوافق قولك: الفاعل»[24].

ويعلل رفع المثنى بالألف ونصبه وجره بالياء، فيقول: «يكون في الرفع ألفا ولم يكن

واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها، و لم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في النصب كذلك، و لم يجعلوا النصب ألفا ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أن يكون تابعا لما الجر منه أولى، لأن الجر للاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى»[25].

أي أن علامة الرفع في المثنى هي الألف، والرفع من جنس الواو، ولكن جعل الألف في المثنى لئلا يلتبس المثنى المرفوع بالجمع المذكر السالم المرفوع.

وعلامة جر المثنى ياء مفتوح ما قبلها و لم يكن ما قبلها مكسورا. لئلا يلتبس المجرور بالجمع المذكر السالم في حال جره.

وعلامة الجر هي نفسها علامة النصب، ومع أن الفتحة من جنس الألف لم يكن نصبه بالألف، لأن نصبه بالياء يجعله نظير جمع المذكر السالم. الذي ينصب أيضا بالياء.

وتعليلات سيبويه شبيهة بعلل الخليل من حيث عنايتها بالمعنى، وروح اللغة، البعيدة عن الجدل والتكلف، ويعتمد على اللغة وقياس الشبيه بالشبيه وحمل النظير على نظيره. واعتماده ذوق العرب في طلبه للخفة، وفراره من القبح والثقل واستنباط العلل عند سيبويه يعتمد على «ما وفر في نفسه من سلامة ذوق العرب، ورهافة حسهم، وحبهم للتخفيف من الثقل»[26].

هذا الأسلوب هو الذي ساد حتى آخر القرن الثاني، دون فرق في ذلك بين نحاة المدرستين -البصرية والكوفية- على تفاوت بينهم في الأساليب.

ولا شك أن عالما كالفراء الكوفي، الذي عرف بميله إلى الاعتزال، فقد كان لا يتردد في معانيه في الرد على مخالفي الاعتزال من الجبرية، لكن جاءت علله في بعض الأحيان سهلة وواضحة. ففي تعليله الضم في "أيهم" في قولنا "سل أيهم قام؟".

فلفظة "أيُّهم" يعمل فيها ما بعدها، ولا يعمل فيها ما قبلها لأنك «إذا سلطت عليها الفعل الذي قبلها أخرجتها عن معنى الاستفهام إلى معنى "من" و "الذي" كقولك لأضربن يقول ذلك»[27].

فهو يراعي المعنى في تعليله. فقد جوز في الآية الكريمة ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا

اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾[28].

أن يكون كل من الحرفين: «اللام ومن وضع في مكان صاحبه، على طريقة القلب المكاني، وقال إن ذلك طريقة معروفة عن العرب في تعبيرهم، واستشهد بقول بعض الشعراء»[29].

إن سراجا لكريم مفخره تحلى به العين إذا ما تجهره.

قائلا: «العين لا تحلى إنما يحلى بها "سراج" لأنك تقول: حليت بعيني، ولا تقول حليت عيني بك إلا في الشعر»[30].

أي أن الأصل في تأليف الآية: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ الْحَقِّ﴾[31]، فجعل كل الحرفين من واللام في مكان صاحبه، على طريقة القلب المكاني[32].

ورغم بدء أثر الفلسفة والجدل يتسرب إلى العلة النحوية إلا أن تعليل النحاة قبل القرن الثالث كانت آراؤهم تستمد من روح اللغة وتعتمد على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها، وكان أسلوبهم أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الجدل والتأويل[33].

ومع ظهور القرن الثالث برز التعليل الفلسفي، إذ جعل لكل رأي من علة تبرره، من ذلك تعليل المبرد لمجيء الإعراب في آخر الكلم دون أوائلها وأواسطها يقول: «لم يجعل الإعراب أولا، لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة الابتداء، لا يبتدئ إلا بمتحرك، ولا يوقف إلا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب، لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلما فات وقوعه أولا لم يكن أن يجعل وسطا، لأن أوساط الأسماء مختلفة، لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية، فأوساطها مختلفة، فلما فات ذلك جعل آخرا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته»[34].

كما اتسعت ظاهرة التعليل في النحو عند سرد أي حكم نحوي، فأفردت لها موضوعات مخصصة منها كتاب "العلل في النحو"[35] لقطرب (المتوفى 206هـ)، وكتاب بكر ابن محمد المازني المتوفى سنة 230هـ: "كتاب علل النحو"[36]، وكتاب الزجاجي (ت 337 هـ) "الإيضاح في علل النحو" الذي يعتبر كتابه أول من أفرد موضوعه في علل النحو مستوعبا

فيه جميعها، وبذلك أصبحت العلة ذات قيمة تستقطب أنظار النحاة وتأملاتهم.

وجعلوا منها إحدى قواعد استنباط أحكامهم، وإن كانت في فترة القرن الثالث صبغت بصبغة فلسفية كلامية متأثرة بعلوم عصرها شأن سائر العلوم الأخرى.

العلة النحوية والعلة الفقهية:

إن بحث مسألة التأثر والتأثير بين العلة النحوية والعلة الفقهية، ومَنْ أثر في الآخر، ومعرفة السابق من اللاحق ليس أمرا سهلا، خاصة وأن العلوم الشرعية متداخلة فيما بينها، بالإضافة إلى كونها وليدة البيئة الثقافية الواحدة.

فهي أشد التصاقا وتداخلا، فنجد العالم الواحد متقنا لأكثر من علم، إذ يقول ثعلب: «لما تصدى أبو زكريا يحي بن زياد الفراء للاتصال بالمأمون، كان يتردد إلى الباب، فلما كان ذات يوم بالباب جاء ثمامة الأشرس المتكلم المشهور، قال فرأيت صورة أديب وأبهة أدب، فجلست إليه وناقشته عن اللغة فوجدته بحرا، وعن النحو فشاهدته نسيج وحده، وعن الفقه فوجدته فقيها عارفا باختلاف القوم، وفي النحو ماهرا، وبالطلب خبيرا وبأيام العرب وأخبارها وأشعارها حاذقا، فقلت له من تكون؟ وما أظنك إلا الفرءا فقال: أنا هو»[37].

كما كان أبو سعيد السيرافي وهو النحوي شارح الكتاب معتزليا، من أكابر أصحاب الجبائي المتكلمين[38]. ثم إنه ظل يفتي الناس خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة فما عثر له على خطأ[39].

ولكن بتتبع منهجي لتطبيقات العلة وطرق طرقها، قد نجد أن العلة الفقهية أسبق في التناول في جعلها مسلكا من مسالك الاستنباط الفقهي، فقد الإمام علي –كرم الله وجهه– في تحديده حدَّ شارب الخمر، باستخدام العلة والقياس في نقل الحد، لأنه من شرب هذي ومن هذي قذف ومن قذف ثمانين جلدة، فجعله حدا لشارب الخمر. وهكذا دواليك، في استنباط عدة أحكام فقهية، ولكن علل النحو حسنة تكشف عن نتيجة الاستقراء، بمعنى أن العربي يتكلم والاستقراء يتم أولا، ثم يأتي النحوي بعد ذلك ليشرح العلل، بينما العلل الفقهية تعبدية تكشف عن المصالح المرسلة، وتسبق المعلول في الوجود، بحيث تنشأ العلة الداعية إلى الحكم فينشأ الحكم بعد ذلك.

والفرق بينها واضح، فهو إنما يكمن في الاتكال على الحس وعدمه، ولعل هذا ما

يقصده ابن جني لما قال: «اعلم أن علل النحويين –والمعنى بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم[40] المستضعفين– أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات، لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا، غير بادية الصفحة لنا، ألا ترى أن ترتيب منا سلك الحج والصلاة والطلاق وغير ذلك، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسا دون غيرها من العدد... إلى غير ذلك، وما يطول ذكره، ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله، وليس كذلك علل النحويين»[41].

فعلل النحاة معروفة يستنبطها النحاة من استقرائهم لكلام العرب، كما أن علل النحاة تكون للتدليل على أحكامهم النحوية، ويتبين هذا من موقف سيبويه بقوله: «وليس مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها»[42].

فطريقة تعليل أهل العربية بعيدة عن كل ما شأنه يبعد اللغة عن صفائها وروحها، وهي بعيدة عن كل ما لحق الفقه وغيره، ويفرق ابن جني بين علل النحو وعلل الفقه، في أن النحو أسبق من علل الفقه زمانا، كما أن علل النحو تقبلها النفس على البديهة، وهذا ما تفتقده علل الفقه، ويقول: «ولست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب، إلا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به، ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع، وفزع إلى التحاكم فيه إلى بديهة الطبع فجميع علل النحو، إذن مواطئة للطباع، وعلل الفقه، لا تنقاد جميعها هذا الإنقياد فهذا فرق»[43].

ثم إن العلة عند النحويين هي غيرها عند الفقهاء، ففي مصطلح الفقه أن العلة «بأنها الوصف الظاهر المنضبط، الذي يترتب على شرح الحكم عنده تحقيق مصلحة، من جلب نفع للعباد أو دفع ضرر عنهم»[44].

فالعلة بهذا المعنى، هو الذي من أجله شرع الحكم ليجمع بين الأصل والفرع، سواء كانت العلل الموجبة للحكم، كالسرقة هي موجبة للقصاص، أو كانت على الحكم في الفرع، كما هو قياس الإمام علي –كرم الله وجهه– شارب الخمر على قذف المحصنات.

ولكن علل النحو على كثرتها وتنوعها، فهي منها الواجب لا بد للطبع به، وفيها ما

منه بد[45]، وقسمها ابن جني في موطن آخر «علل موجبة للحكم وأخرى مجوزة له»[46]، ويعني بالعلل الموجزة تلك العلل التي يجوز أن يختلف فيها أو مانعة له، وذلك كالنكرة التي تقع بعد المعرفة ويتم بها الكلام حالا أو بدلا نحو: مررت بزيد رجل صالح أو رجلا صالحا، فصار جواز الأمرين.

كما أن علل النحو ليس كلها تؤخذ على الاستقراء والبديهة التي تقبلها النفس، فقد ألحق ابن جني بعضها بعلل المتكلمين، ومنها ما يلحقها بعلل الفقهاء، لأن العلل عنده منها الواجب ومنها ما يحمل على استنكاره «فالواجب: ما لا بد منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، وهذا لاحق بعلل المتكلمين، والآخر: ما يمكن تحمله لكن على استكراه، وهذا لاحق بعلل الفقهاء، فالأول ما لا بدى منه كقلب الألف واوا للضمة قبلها، وياء للكسرة قبلها، ومنع الابتداء بالساكن، والجمع بين الألف المدتين، إذ لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا، فلو التقت ألفان مدتان، لوقعت الثانية بعد ساكن.

والثاني: ما يمكن النطق به على مشقة كقلب الواو بعد الكسرة، إذ يمكن أن تقول في "عصافير" "عصا فور" ولكن يكره»[47].

وإلحاق علل النحو بعلل الكلام، لأن علل الكلام تخضع للبراهين والأدلة، فالثابت في علم العقيدة أنه لا يقبل إيمان المقلد، بينما علل الفقه تعبدية استأثر الله تعالى بحكمته وعلل تشريعاته.

لهذا فعلل النحو أقرب إلى علل الكلام منها وإلى علل الفقه كما يقول ابن جني: «ولسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية، وإذ حكمنا بديهة العقل، وترافعنا إلى الطبيعة والحسن، فقد وفينا الصنعة حقها، وربأنا بها أرفع مشارفا»[48].

أقسام العلة:

الأحكام النحوية على كثرتها وتنوعها لا يطمأن إليها ولا يستقر عليها إلا إذا كانت معللة، سواء بعلل أتت على لسان العرب وطبعتهم أم أعتللها النحاة من عند أنفسهم، فلا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة، فقد أقر النحاة مثلا أن ما يستحق الإعراب من

الأسماء وما يستحق البناء من الأفعال والحروف بأنه أصل وما عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت، وتلك العلة مشابهة الحرف، وما عرض لبعض الأفعال أوجب لها الإعراب فأعربت، وتلك علة مضارعة الأسماء، وبقيت الحروف كلها مبنية على أصولها لأنه لم يعرض لها ما يخرجها من أصولها[49].

وقد حاول النحاة حصر علل النحو في أصناف وأقسام بحسب عملها وطريقة استنباطها، فقد قسم الزجاجي في إيضاحه العلة إلى ثلاثة أقسام[50]، وهي:

1-علل تعليمية: وهي التي تعرف باستقراء الكلام، كقولنا (إن زيدًا قائم) وإن قيل بم نصبتم (زيدا)؟ قلنا: (إن)، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، مما يستنتج أن هذا الحرف ينصب الاسم ويرفع الخبر.

2-علل قياسية: وذلك كقياس "إن" في قوله "إن زيدًا قائم" فنصبت "إن" الاسم لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول، فحملت عليه، فأعلمت إعماله، وأعلمت إعماله، فما ضارعته في المنصوب بها مشبه بالمفعول المقدم لفظا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل المؤخر لفظا.

3-علل جدلية نظرية: وذلك كالسؤال عن أوجه الشبه بين "إن" والفعل الذي ضارعته في العمل، وبأي فعل من الأفعال شُبِهْنَ، ولِمَ شبهت الفعل الذي قدم مفعوله على فاعله.

كما صنف السيوطي علل النحو في أربعة وعشرين نوعا[51]، بعضها سماعية عن العرب، مثل قولهم "إمرأة ثدياء" ولا يقال "رجل أثدى" وليس ذلك علة سوى السماع.

وبعضها علل قياسية: إما اقتضتها التراكيب والبنى الصرفية، مثل جعلهم الكسرة والضمة ثقيلتين على الياء والواو، وقدروهما في الإعراب، وأدخلوا التصريف على الكلمات بسبب ذلك، ولحبسه وحذفوا الواو للثقل من مضارع المثال وأمره ومصدره.

وعلل نحوية كعلة تشبيه المضارع للاسم فأعرب، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.

الهوامش:

(1)-بغية الوعاة في طبقات النحويين واللغويين، السيوطي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط 4، القاهرة، 975، ص243.
(2)-طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام، تحقيق محمود شاكر، طبعة مدني، القاهرة، 1/ص05.
(3)-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، طبعة المكتبة التجارية الكبرى، 1955، ص69.
(4)-الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، 311/3.
(5)-الكتاب، 89/2.
(6)-الكتاب، 505/3.
(7)-الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط3، بيروت، ص65، 66.
(8)-الخصائص، ابن جني، تحقيق: علي النجار، دار الهدى، ط2، بيروت، 51/1.
(9)-الكتاب، 183/2.
(10)-سورة سبأ، الآية 10.
(11)-الدر المصون في علوم المكنون، شهاب الدين أبي العباس المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد ميرة، 434/5، دار الكتب العلمية، بيروت.
(12)-هامش الكتاب، 187/2.
(13)-نزهة الألباء، ص55.
(14)-الإيضاح في علل النحو، ص77.
(15)-الكتاب، 378/2.
(16)-سورة المائدة، الآية 24.
(17)-سورة البقرة الآية 35، وسورة الأعراف الآية 19.
(18)-سورة الأنعام، الآية 148.
(19)-الكتاب، 378/2-379.
(20)-المصدر نفسه، 381/2.
(21)-المصدر نفسه، 398/2.
(22)-المصدر نفسه، 283/2.
(23)-المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط5، دار المعارف، مصر، ص82.
(24)-الكتاب، 14/1.
(25)-المصدر نفسه، 17/1.
(26)-النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها، د.مازن المبارك، ط3، دار الفكر، مصر، 1981، ص 64.
(27)-معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، ط2، عالم الكتب، بيروت، 46/1 وما بعدها.
(28)-سورة البقرة، الآية: 213.
(29)-البيت من المقلوب، ذكر في معاني القرآن للفراء، 131/1.
(30)-معاني القرآن، 131/1.
(31)-سورة البقرة، الآية 213.
(32)-معاني القرآن، 131/1-132.
(33)-النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص76.
(34)-الإيضاح في علل النحو، ص76.

(35)-بغية الوعاة، ص104.
(36)-بغية الوعاة، ص203.
(37)-نزهة الألباء، ص69.
(38)-طبقات النحويين واللغويين، ص129.
(39)-معجم الأدباء، ياقوت الحموي، طبعة الحلبي، مصر، 1355هـ، 150/8.
(40)-ألفافهم، من فعل لف لفهم بالفتح والكسر، أي عد فيهم، من الصنف من الناس مادة/ لف) لسان العرب، 4054/5.
(41)-الخصائص، 48/1. الاقتراح في علوم أصول النحو، السيوطي، طبعة دار المعارف، مصر، ص46.
(42)-الاقتراح، ص47.
(43)-الخصائص، 51/1.
(44)-أصول الفقه الإسلامي، د. محمد مصطفى شلبي، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، 231/1.
(45)-الخصائص، 208/1.
(46)-الخصائص، 87/1.
(47)-الاقتراح، ص50.
(48)-الخصائص، 51/1.
(49)-الإيضاح، ص78.
(50)-الإيضاح، ص64، 65.
(51)-الاقتراح، ص48.